

بيان صادر عن الاتحاد العربي للنقابات لوضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين في اليمن

بفعل الصراعات الداخلية والنزاع المسلح المتصاعد التي يشهدها اليمن، والتي تزايدت بشكل خطير هذه الأيام وتسببت بزيادة الانتهاكات ضد المدنيين العزل، ما نتج عنه انهيار كارثيا في ظروف حياة الشعب اليمني.

و أمام هذا الوضع المتفاقم فإن الاتحاد العربي للنقابات يدعو كل القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم و المجموعة الدولية للعمل على إنهاء النزاع المسلح داخل اليمن ووضع حد لهذه الانتهاكات المتواصلة التي تطال المدنيين والناشطين والصحفيين والتي لا بد أن يقاومها و يقف ضدها المجتمع الدولي و يحمل كافة مسؤوليته لفرض إحترام حقوق الإنسان وحمايتها، واتخاذ الإجراءات بحق الجهات الذين يرتكبون هذه الانتهاكات.

فمنذ سنوات وتحديدًا 2011 وهو تاريخ سقوط النظام السابق ودخول اليمن مرحلة انتقالية، والشعب اليمني يعاني من ظروف صعبة ومعاناة يومية يعيشها المواطن بسبب إنعدام الخدمات الأساسية وعدم توفر المواد الغذائية والكهرباء والمشتقات النفطية، رافقه تضخم غير مسبوق في الأسعار جراء الأزمات الاقتصادية، فضلا عن معاناة آلاف الموظفين بدون مرتبات وخاصة موظفي الجهاز الإداري، ناهيك عن العاملين في قطاعات أخرى والتي تعتمد على الاجر اليومي.

كما ساهم تردي الوضع الأمني جراء الأزمة الاقتصادية إلى إغتنام أصحاب الامتيازات ومراكز النفوذ في النظام السابق، الفراغ الدستوري و السياسي لتحقيق المزيد من المنافع وإدخال البلد في أزمة اقتصادية و اجتماعية مزمنة تحولت إلى نزاعات مسلحة.

فلقد عمدت هذه الأطراف على إشعال النعرات القبلية والدينية والمناطقية فأصبحت حربا مفتوحة من أجل الهيمنة تشارك فيها جيوش اجنبية لا تراعي إلا مصالحها، وهو ما جعل المجال فسيحا لمختلف أنواع الإعتداءات على المواطنين ومسرحا للصراعات الهادفة إلى السيطرة على هذا البلد. كل ذلك مع الاستهتار الصارخ بمصالح الشعب اليمني .

لذا فإن الاتحاد العربي للنقابات يعلن تضامنه مع العمال وذويهم وكافة الشعب اليمني، الذي فقد أدنى ظروف الحياة الآمنة، كما يطالب بإنهاء هذه المأساة الجديدة في المنطقة العربية فورا.